الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 1
كلية الحقوق

فرقة بحث PRFU : السياسة الجزائية الوقائية
بالتنسيق مع مخبر " العلوم الجنائية "
تنظم
ملتقى وطني حضوري افتراضي بعنوان

التجريم الوقائي كآلية من آليات مكافحة الجريمة

الهيئة الشرفية

الاستاذ الدكتور عمار حياهم ....رئيس جامعة الجزائر1
الدكتور قسايسية عيسى .....عميد كلية الحقوق
الاستاذ الدكتور زيدان محمد.....نائب العميد المكلف بالدراسات و العلاقات الخارجية
الاستاذة الدكتورة نساخ فطيمة .....رئيسة المجلس العلمي
الاستاذة الدكتورة خالف عقيلة.....مديرة مخبر العلوم الجنائية
الاستاذة الدكتورة خطاب كريمة....رئيسة فرقة بحث PRFU
السيدة دلمي منى.....المشرف العام على الملتقى
الدكتورة بلعشي مريم .....رئيسة الملتقى الوطني
الاستاذة الدكتورة التيجاني زليخة.....رئيسة اللجنة العلمية
الدكتورة عياد فوزية .....رئيسة اللجنة التنظيمية

موعد الانعقاد 7 اكتوبر 2026 \ حضوري و عن بعد

ديباجة الملتقى

دفع تطور الإجرام المتنامي، بفعل التطور التكنولوجي، والسوسيولوجي" الحضاري، والمعيشي، والسلوكي "، الاقتصادي والسياسي....، إلى تطور السياسة الجزائية لتجمع بين الطابع الردعي، بتجريم السلوكات الضارة وغير القانونية التي تمس بمصلحة الفرد والمجتمع، وبين الطابع الوقائي، بتجريم السلوكات التي تعرّض مصالح الفرد والمجتمع للخطر، حتى ولو لم يترتب عليها ضرر، في إطار ما يسمى بالسياسة الجزائية الوقائية.

إن التجريم الوقائي هو أداة تشريعية تهدف إلى تجريم بعض الأفعال التي تُعرّض المصالح المحمية قانونًا للخطر قبل وقوع الضرر، وهو مرتبط بفكرة الردع العام والخاص، كونه يهدف إلى تحقيق المبتغى الأسمى للقانون الجنائي، وهو: حماية المجتمع من الجريمة، وضمان الأمن والإستقرار.

وقد وجد التجريم الوقائي مرجعيته في الدستور، والشريعة الإسلامية، والقوانين العامة والخاصة، وكذلك في الإتفاقيات الدولية. كما يتنوع التجريم الوقائي موضوعيًا، ليشمل مختلف شرائح المجتمع، من بالغين وقُصّر، حيث يسعى لحمايتهم من كل ما قد يؤذيهم لكي لا تمس الحقوق، والحريات، والممتلكات.

ومن خلال التمعّن في التجريم الوقائي، تبرز فكرة تنبّؤ القانون بالسلوكات الخطيرة، لتضبط تشريعيا صونًا للحقوق والحريات، ومصلحة المجتمع.

كما يسعى التجريم الوقائي، في جانبه الموضوعي والإجرائي، إلى تفعيل مبدأ الشرعية الجنائية، وتحقيق الأمن القانوني.

إشكالية الملتقى

يُعد التجريم الوقائي كآلية من آليات مكافحة الجريمة، احد المحاورَ المركزية الذي تنشط فيه السلطة التشريعية، باعتمادها فكرة تنبّؤ القانون بالسلوكات الخطيرة والضارة، لكي لا تمس الحقوق والحريات والممتلكات، ومختلف مصالح المجتمع. وبهذا يتحقق الهدف من الردع العام والخاص. وعليه، يطرح هذا الملتقى إشكالية محورية تتمثل فيما يلي:

- هل وفّق المشرّع الجزائي، موضوعيًا وإجرائيًا، في تأطير التجريم الوقائي؟

كما تتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، منها:

- هل وجد التجريم الوقائي في مبدأ تنبّؤ القانون بالسلوكات الضارة سنده ومرجعيته، لينتعش و يزدهر في حماية المصلحة العامة للمجتمع، وفي الحفاظ على الحقوق والحريات؟
- هل تكتفي السياسة الجزائية الوقائية بمبدأ تنبّؤ القانون بالسلوكات الضارة لتتطور، أم أنها تستدعي تفعيل مبدأي الشرعية الجنائية والأمن القانوني؟

أهمية الملتقى

يسعى هذا الملتقى إلى إثراء النقاش وتسليط الضوء على مجموعة من الأفكار المحورية، وعلى رأسها تبنّي السياسة الجزائية الوقائية، وذلك من خلال اعتماد أسلوب *التجريم الوقائي* كإحدى آليات مكافحة الجريمة. ويقصد بذلك تجريم الأفعال التي لم تُحدث ضررًا فعليًا بعد، لكنها تنطوي على خطر محتمل يهدد مختلف المصالح المحمية قانونًا.

يقوم التجريم الوقائي على مبدأ تنبّؤ القانون بالسلوكيات الخطرة، حتى وإن لم تُسفر عن نتائج ضارة، مما يُسهم في تحقيق الردع العام من خلال الحيلولة دون تفكير الأفراد في ارتكاب الجرائم، بفعل الخوف من العقوبة.

Scanned with CamScanner

وفي الوقت ذاته، يُسهم هذا النهج في تحقيق الردع الخاص، من خلال تقويم سلوك الجاني ومنعه من العودة إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية.
ومن هنا، يمكن القول إن التجريم الوقائي لا يمكن أن يُؤتي ثماره إلا إذا التزم بجميع مقوّمات الشرعية الجنائية، بما يضمن تحقيق الأمن القانوني، والذي يتمثل جوهره في حماية الحقوق والحريات.

محاور الملتقى

المحور الأول: ظهور وتطور التجريم الوقائي

- مفهوم التجريم الوقائي.
- التنبؤ كأساس للتجريم الوقائي.
- الأساس الفقهي للتجريم الوقائي.
- الأساس القانوني للتجريم الوقائي على المستويين الوطني والدولي.

المحور الثاني: خصوصية التجريم الوقائي

- التمييز بين التجريم الردعي والتجريم الوقائي.
- الخطر كأساس للتجريم الوقائي.
- التجريم الوقائي ومبدأي الشرعية الجنائية والأمن القانوني.
- التجريم الوقائي ومبدأ التناسبية.

المحور الثالث: الجرائم الوقائية في التشريع الجزائري والمقارن

- جريمة تعريض الغير للخطر.
- الجرائم الشكلية،جرائم المرور كنموذج عن التجريم الوقائي.

المحور الرابع: الآليات غير الجزائية الداعمة للتجريم الوقائي

- آليات التصريح بالشبهة والخطر.
- خلية الاستعلام المالي ،السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ،المؤسسات الإدارية ، التصريح بالممتلكات.

اعضاء اللجنة العلمية

رئيسة اللجنة العلمية :الاستاذة الدكتورة التيجاني زليخة

البروفيسور خالف عقيلة	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
البروفيسور خطاب كريمة	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
البروفيسور علا كريمة	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
البروفيسور درياد مليكة	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
البروفيسور عمارة عبد الحميد	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
البروفسور بهلول مليكة	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
البروفيسور مالك نسيمة	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
البروفيسور بوقميجة نجيبة	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
د\ عياد فوزية	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
د\ وابري فريد	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
د\ ليالي حجار	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
د\ تحانوت نادية	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
د\ عكنوش عنية	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
د\ بن عوزيدة عادل	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
د\ طاشت وردية	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
د\ حبيب فاطمة	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
د\ عبد الرزاق اسمهان	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق
د\ طاهري شريفة	جامعة الجزائر1 كلية الحقوق

اعضاء اللجنة التنظمية

د\ عياد فوزية .....رئيسة
د\ عنان كريمة.....عضو
ط د \ بن قلفاط مايا .....عضو
ط د \ابن عربية شفاء.....عضو

شروط المشاركة

تُكتب المداخلة بصيغة Word بإحدى اللغات التالية: العربية، الإنجليزية أو الفرنسية، على أن يتراوح عدد صفحاتها من 10 الى 25 صفحة.
يجب ان تتضمن المداخلة ملخص بلغتين العربية و الانجليزية \ الفرنسية
إذا كانت المداخلة باللغة العربية، يُعتمد خط Simplified Arabic بحجم **14** في المتن، و**12** في الهامش.
أما إذا كانت بلغة أجنبية (الإنجليزية أو الفرنسية)، فيُعتمد خط Times New Roman بحجم 12 في المتن، و10 في الهامش.

الاجال :

بداية استقبال المداخلات : 16 مارس 2026
اخر اجل لارسال المداخلات : 30 جوان 2026
الرد على المداخلات المقبولة :15 جويلية 2026
موعد انعقاد الملتقى :7 اكتوبر 2026
ترسل المدخلات على البريد الالكتروني التلي :

Moultaqabelaachi@gmail.com

Scanned with CamScanner